



إدانة الدور التركي بمسؤولية أردوغانية في جرائم الاتجار بالبشر!!

يتابع الحقوقيون المدافعون عن قضايا الشعوب وتلبية المطالب وتحقيق العدالة، تلك الأنباء التي تحدثت عن مطالب بتحقيق برلماني شفاف في جريمة اتجار بالبشر! وفي متابعتنا اطلعنا على مطالبة عضو البرلمان التركي تولاي حاتم أوغولاري طلبا بتحقيق البرلمان مع وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بشأن اختطاف مئات الكورديات ونقلهن إلى ليبيا بهدف الاستغلال والاستعباد الجنسي؟! وكانت التقارير الإعلامية وعناوين الأخبار، قد أوضحت أنّ تركيا شهدت مؤخراً، تحركات برلمانية للتحقيق بشأن شهادات صادمة؛ أدلت بها كورديات هربن من مخطفيهن بمدينة عفرين، أكدن في شهادتهن أنّهن تعرضن للاغتصاب والبيع ك(سبايا) للمليشيات الإرهابية التي نقلتهن إلى ليبيا. فضلا عن وجود مستشفيات في منطقة سيطرة أنقرة مليئة بجثث النساء والفتيات المختطفات؛ اللواتي يُعتقد أنّ أعدادهن قد بلغت الألف في منطقة عفرين فقط بعد عمليات تركيا العسكرية هناك منذ عامين! وأكد أحد تلك التقارير، أنّ النائب عن حزب الشعوب الديمقراطي الكوردي المعارض، السيدة تولاي حاتم أوغولاري، أثارت في طلب التحقيق البرلماني للوزير التركي تساؤلات عديدة بشأن اختطاف المجموعات المسلحة المدعومة من تركيا، لمئات النساء والفتيات الكورديات مع مسؤولية أنقرة القضائية وتواطؤها بما يتعلق بهذه الأعمال الإجرامية للمسلحين المدعومين من نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. إنّ استمرار جرائم الاستعباد الجنسي واختطاف النساء والفتيات والاتجار بهن بإدانة أسواق النخاسة تحت أستار الأنشطة العسكرية التركية أمر يثير لا القرف والاستنكار حسب بل الإدانة الرصیحة المباشرة التي تفرض واجبات على قوى العدل والسلام في تركيا لمزيد ضغط للتحقيق والمقاضاة ووقف الجريمة ومنع إفلات المجرمين وشركائهم من العقاب وهو الأمر الذي يتطلب موقفاً نوعياً حازماً من المنظمة الدولية ومؤسساتها الحقوقية المعنية فضلا عن تفعيل دور مجلس الأمن للتحرك باتجاه حماية شعب أكبر أمة وشعوبها مازالت حتى يومنا بلا دولة تستجيب لتطلعاتها ومطالبها وحقوقها.

إننا وللتذكير بما هو أوسع واشمل في هذه القضية؛ نحيل إلى اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة، ولائحة لاهي. وكل من ميثاق المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ وفي طوكيو والنظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأركان الجرائم للمحكمة الجنائية الدولية، حيث تعريف الاستعباد الجنسي هنا كجريمة حرب مثلما ورد بالنظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية، وتقرير اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بشأن وضع الاغتصاب الممنهج، والاستعباد الجنسي، والممارسات المشابهة للعبودية في زمن الحرب وكذلك بشأن العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه. فسوء السلوك الجنسي أمر لا يمكن تبريره بأي وجه وذريعة ويجب القضاء عليه نهائياً ولا مكان للاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي كما تورد بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتقاريرها. وقد تم تعيين منسق أول في مارس 2018 لقيادة عمل المفوضية بشأن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي... بما في ذلك عمله لأجل تطبيق "قانون مكافحة العبودية الحديثة" إنّ ما يوجّه اليوم تجاه بعض النسوة الكورد استغلالاً لأوضاع أراضٍ محتلة تخضع لإدارة تركية ومليشيات إرهابية مسلحة تابعة لها أو متعاونة معها أو مدعومة من طرف تلك القوات هو جريمة حرب صريحة واستعباد جنسي مدان يجب إعلان التحقيقات بشأنه بمشاركة فاعلة من المفوضية الدولية والمنظمات المعنية بمكافحة العبودية والاتجار بالبشر وكرثة جريمة الاستعباد الجنسي. ويجب ألا تُترك القضية سهلة بلا عقاب وتشخيص قضائي للعناصر النافذة في ارتكاب الجريمة، بخاصة مع وجود الأمم المتحدة وسيطا في

مفاوضات بعينها بين سلطة طرابلس والبرلمان الوطني في حين الميليشيات ترتكب تلك الجرائم بشكل وحشي سافر..

إننا في منظماتنا الحقوقية نقف بثبات في إطار الدفاع عن حق تقرير المصير والعمل على تطمين تطلعات الشعب الكوردي للأمن والأمان والسلم الأهلي. وحقه في الانعتاق من أفعال الإرهاب وما يرتكبه من جرائم وبينها جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بشكل مخصوص منها: الاغتصاب والاختطاف وتصفية الضحايا وأو استعبادهم ووضعهم رقيقاً تحت الاستعباد الجنسي المدان مثلما يجري اليوم وتتناوله وكالات الأنباء والمرصد الإعلامية والحقوقية... فلنتدحر الجريمة وتنتهي بفضل تكاتف الجهود الإنسانية السامية وليُحسم الموقف مع المجرم وما يرتكب وتوقع أشد العقوبات عليه في ضوء رصده وتشخيص المسؤولية.. نداءنا إلى أحرار العالم أن أنقذوا الضحايا ولا تتركوا المجرم يفلت من العقاب وكل تأخير في الحساب سيكون سبباً خطيراً لمزيد إهانة وعار توصم به الإنسانية.. فمعاً وسوياً من أجل القضاء على الرق والاستعباد واسواق نخاسة الإرهابيين ومن يدعمهم..

التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية
المرصد السومري لحقوق الإنسان
المعهد الكوردي للدراسات والبحوث

6 كانون الثاني 2021